

الأجندا 21 المحلية لبلدية العامة



الفهرس

01	توطئة.....	2
	تتضمن الأجندا 21 المحلية الخطوات التالية.....	2
02	لمحة عن بلدية العامرة.....	3
	معطيات حول بلدية العامرة.....	3
	مؤشرات التنمية الجهوية.....	4
03	مراحل اعداد الأجندا 21 المحلية.....	6
	المرحلة الاولى: مرحلة الحوار الموسع.....	6
	أ • يوم الحوار الموسع.....	7
	ب • تشكيل لجنة الأجندا 21 المحلية.....	9
	المرحلة الثانية: مرحلة التشخيص ونتائجه.....	10
	أ • مميزات المدينة.....	12
	ب • أفاق تنموية وفرص متاحة.....	12
	ت • تحليل SWOT.....	13
	ث • تكوين اللجان.....	14
	المرحلة الثالثة: ورشات التحليل والتخطيط.....	15
	أ • حصر قائمة الاشكاليات.....	15
	ب • مشاريع ذات أولوية مقترحة من طرف الأجندا 21 المحلية.....	17
04	الخلاصة.....	32
	المصاحيب.....	33

تمثل الأجنـدا 21 المحلية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والإدارة البيئية. حيث تشكل الإطار الاستراتيجي والتخطيط العملي للتعامل بشكل شامل مع التحديات البيئية والاقتصادية التنموية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المحلية.

يتم تطبيق الأجنـدا 21 المحلية على مستوى البلديات والمدن، من خلال تطوير خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق. ويشير مصطلح "الأجنـدا 21" إلى الأجنـدا للقرن الواحد والعشرين، وهو مصطلح مقترن بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. تم إحداثه وتطويره من قبل الأمم المتحدة في القمة العالمية للبيئة والتنمية عام 1992، ومنذ ذلك الحين، تبنت العديد من الدول هذا المسار ومن بينها تونس بشكل رسمي في نفس السنة. وبانخراط العديد من الجهات المحلية البلدية في هذا المسار كجزء أساسي من جهودها لتحقيق التنمية المستدامة.

تتضمن الأجنـدا 21 المحلية الخطوات التالية



- **مرحلة الاستعداد والتخصيص:** تتعلق هذه المرحلة بجمع المعلومات والبيانات حول الوضع البيئي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة المحلية. يتم أيضا تحديد الأهداف والأولويات التي يجب التركيز عليها.
- **مرحلة الحوار الموسع:** يتم في هذه المرحلة إشراك المجتمع المحلي والمشاركين الرئيسيين في النقاش وتطوير رؤى مشتركة بشأن التنمية المستدامة.
- **مرحلة التشخيص:** تشمل هذه المرحلة تحليل الوضع الحالي وتحديد القضايا والتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- **مرحلة التخطيط:** يتم في هذه المرحلة وضع خطة عمل تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة. تشمل هذه الخطة إجراءات محددة لبلوغ هذا الهدف.
- **مرحلة التنفيذ والمتابعة:** تشمل هذه المرحلة تنفيذ الخطة ومراقبة تقدم المشاريع المبرمجة وتقييم النتائج.
- **مرحلة التقييم والتحسين المستمر:** يتم في هذه المرحلة استعراض النتائج وتقييم أثر المشاريع المنجزة على التنمية المستدامة.

تعمل الأجنـدا 21 المحلية على تعزيز النشاور والشراكة بين مختلف الجهات المعنية لضمان تحقيق الأهداف المستدامة. وهي تعكس الجهود المشتركة للمجتمع لتحقيق التنمية بشكل يحقق التوازن بين الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة.



02 لمحة عن بلدية العامرة

تبعد العامرة عن مدينة صفاقس بنحو 25 كلم بالجهة الشرقية، وقد أطلق الرئيس الحبيب بورقيبة سنة 1963 اسم العامرة على المنطقة بمناسبة تدشينه لأول مضخة مياه بالمنطقة.

تاريخيا في أوائل القرن التاسع هجري تقريبا نزل بقية جاورها تدعى "شريعة" الشيخ العالم الصالح مخلوف، المنحدر من سلالة ادريس الأكبر الذي يتصل نسبه بالإمام علي ابن ابي طالب رضي الله عنه، وكان قد قدم من المغرب الأقصى، وله بالعامرة مقام شهير وتنسب اليه عائلات كثيرة بها. (عن كتاب "تاريخ صفاقس").



ضريح
سيد مخلوف



معطيات حول بلدية العامرة

أحدثت بلدية العامرة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1276 المؤرخ في 11 سبتمبر لسنة 2015 والمتعلق بإحداث بلدية العامرة بولاية صفاقس. وتمسح البلدية قرابة 183 كم مربع وتضم 6 عمادات وهي العامرة والمساترية وبلانة والسالم وذراع بن زياد وبودريالة، ويبلغ عدد سكانها 31453 نسمة سنة 2018. وارتفعت نسب الربط بشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير الى 97,7.



خريطة
بلدية العامرة



مؤشرات التنمية الجهوية

تصنف المصنفة حسب مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015 في المرتبة 11 جهويا و 133 وطنيا :

الإدارات والمؤسسات المتواجد بها

- + خلية الإرشاد الفلاحي .
- + وحدة محلية للنهوض الاجتماعي .
- + نفقدية التعليم الابتدائي .
- + ميناء للصيد البحري بالعوابد.

أهم المؤشرات الديمغرافية بمعتمدية العامرة لسنة 2014

القطاع السكاني	نسبة النمو السكاني 2004 - 2014	عدد السكان	عدد المساكن	عدد الأسر	المساحة	عمادة
326	2.50	6521	1854	1621	20	العامرة
384	-0.66	6396	1886	1587	16.64	بلدية
265	-0.45	5576	1449	1279	21.07	المستارية
158	2.30	3831	1086	935	24.28	السلام
66	-0.58	3563	943	902	53.90	شريع بن زياد
100	1.31	4712	1315	1177	47.18	بودريالة
167	0.63	30599	8533	7501	183.08	مجموع المعتمدية

مؤشرات حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014

- + نسبة الأمية: 23,38%.
- + نسبة التمدرس 6-13 سنة: 93,13%.
- + نسبة التمدرس بالتعليم العالي: 25,32%.
- + نسبة استعمال الأنترنت: 22,20%.
- + الناشطون المشتغلون: 8223.
- + نسبة البطالة: 15,63%.

الخصائص الديمغرافية والاجتماعية على مستوى معتمدية العامرة

- + نسبة السكان أقل من 31 سنة: 51,15%.
- + نسبة الفقر: 1871 ساكن فقير (وهو ما يمثل 25% وهي نسبة المنتفعين بالبرنامج الوطني للعائلات المعوزة: 622 عائلة منتفعة بمنحة قارة).
- + نسبة الأشخاص الحاملين لبطاقة إعاقة: 1163 شخص.

الخصائص الاقتصادية والبنية التحتية

معدلات الفلاحة سنة 2017



- + الزيتون: 13372 هك بمعدل إنتاج يقارب 2721 طن سنويا.
- + اللوز: 2311 هك.
- + المساحات السفوية العمومية والخاصة القابلة للري: 1797 هك.
- + الأبقار الحلوب: 1320 بقرة حلوب.
- + الأغنام: 7527 رأس غنم.
- + عدد مراكز تجميع الحليب 5: بطاقة تبريد يومية جمالية تبلغ 61 ألف لتر في اليوم.

انتاج الصيد البحري

- + 217 طن من منتجات الصيد الساحلي.
- + عدد مراكب الصيد الساحلي: 176 منها 36 مجهزة بمحرك بميتاء العواید.
- + اليد العاملة المباشرة: 581 عامل في ميدان الصيد البحري.

الصناعة

- + المؤسسات الصناعية: 34 مؤسسة توفر 2116 موطن شغل.
- + المؤسسات الصناعية المصدرة: 10 مؤسسات توفر 1189 موطن شغل.

التجارة والخدمات

- + محلات معدة التجارة: 305 محل بالتفصيل.
- + محلات الجملة: 9 محل.
- + محلات خدمات: 147 محل.
- + البنك التوحي للتصامن عدد المشاريع إلى نهاية 2017: 318 مشروع بتكلفة 3632 م.د.
- + الصناعات التقليدية: عدد البطاقات المهنية إلى موفى سنة 2017: 117 بطاقة.

الشباب والطفولة والرياضة

- + عدد نوادي الأطفال: 1.
- + عدد رياض الأطفال: 11.
- + عدد دور الشباب: 1.
- + عدد المكتبات العمومية: 1.
- + عدد القاعات الرياضية: 2 خاصة.
- + عدد الجمعيات الرياضية: 1.
- + عدد المهرجانات: 5.
- + عدد مدارس التعليم الأساسي: 16 منها 15 بالوسط الريفي.
- + عدد المدارس الإعدادية: 2.
- + عدد المعاهد: 1.

الصحة

- + عدد مراكز الصحة الأساسية: 9.
- + عدد الصيدليات: 2.



03 مراحل اعداد الأجندا 21 المحلية



المرحلة الأولى: مرحلة الحوار الموسع

تعتبر مرحلة الحوار الموسع واحدة من الخطوات الرئيسية في إعداد الأجندا 21 المحلية لبلدية العامرة. يشكل هذا الحوار الموسع عنصراً أساسياً وحيوياً في عملية إعداد الأجندا 21 المحلية، وله أهمية كبيرة لعدة أسباب منها:

+ تعزيز المشاركة المجتمعية: يشجع الحوار الموسع المواطنين من مختلف الأصناف والميادين في المجتمع على المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار. يشمل هؤلاء المشاركين المواطنون العاديين، وقوى المجتمع المدني، والمؤسسات العامة والخاصة، والجهات الحكومية. مما يساهم في تحقيق تمثيل أوسع وأكثر تنوعاً وتأثيراً.

+ إثراء الحوار: يشارك في هذا الحوار مختلف الأطراف المعنية بقضايا التنمية المستدامة. تبادل الأفكار والخبرات والمعرفة بين المشاركين، وقصد تحسين جودة القرارات والاستراتيجيات المقترحة.

+ تحديد الأولويات: يمكن للحوار الموسع أن يساعد في تحديد الأولويات المحلية بشكل أفضل. من خلال مناقشة مختلف القضايا والتحديات المحلية، يمكن للمشاركين تحديد القضايا ذات الأهمية العالية والتي يجب التركيز عليها أولاً.

+ تحقيق التوافق: كما يساهم الحوار في تحقيق التوافق بين مختلف الأطراف حول أهداف التنمية المستدامة والخطط المستقبلية. مما يقلل من التصادمات والاجتكام إلى النزاعات ويعزز التعاون الإيجابي.

+ تعزيز الشفافية والشاركة: كما يساهم الحوار في تعزيز مبادئ الشفافية والشاركة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. هذا يساعد على إنشاء بيئة تعاونية ومشاركة فعالة لكل الأطراف.

+ تعزيز الاستدامة: من خلال تضمين آراء واحتياجات مختلف الفئات والأطراف في الحوار، يمكن أن يساعد على تطوير استراتيجيات تنمية مستدامة تأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

ولذلك قامت بلدية العامرة بحملة تحسيسية ميدانية تهدف الى دعوة وجذب أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين يرغبون في المشاركة بأرائهم وتطلعاتهم فيما يتعلق بقضايا البيئة والتنمية. مع العلم ان المجتمع المتواجد بالجهة يمتاز بالتنوع، مع مشاركة نشطة من قوى المجتمع المدني في المدينة، والتي تلعب دوراً حاسماً في تشجيع المواطنين على التفكير والنقاش حول قضايا التنمية المستدامة.



تشمل هذه القوى المؤسسات العامة في المنطقة، ولا سيما تلك التي تتعلق بالاستثمار المحلي في الفلاحة وموارد المياه، نظرًا للخصوصية الجغرافية للمنطقة والتوجهات الاقتصادية والبيئية. وتضمنت أيضًا هذه المرحلة مشاركة المؤسسات الإدارية في المنطقة وجهة صفاقس بأكملها، مما يوفر أساسًا قويًا لإجراء حوار شامل وعميق يستند إلى استكشاف التوجهات الاستراتيجية لمدينة العامرة في مجال التنمية المستدامة.

في هذه المرحلة، تم تنفيذ نشاط اتصالي مكثف متمثلًا في إرسال الدعوات المباشرة وتعليق اللافتات الاعلانية حتى يتحول موعد عقد الحوار الموسع إلى حدث هام يتم من خلاله نشر الوعي والمعلومات بين الجمهور المستهدف. وقد تم تصميم واستخدام وسائل متعددة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك استخدام لافتات تحمل شعارات توعوية. كما اعتمد أيضًا على منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام المحلية من أجل عملية التحسيس الشاملة.

أ- يوم الحوار الموسع

يمثل يوم الحوار الموسع البداية الفعلية في رحلة إعداد الأجندة 21 المحلية، حيث تمثل هذه الخطوة الأولى أداة لجمع المعلومات وتشجيع المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية بهدف تحقيق التنمية المستدامة لبلدية العامرة. نظمت بلدية العامرة يومًا خاصًا بالتوعية والحوار العام وذلك في 11 جانفي 2022 بحضور العديد من المواطنين والاطارات المحلية.



كان هذا اليوم مناسبة للإعلان الرسمي عن التزام بلدية القاهرة بمسار الأجندا المحلية وتسليط الضوء على المشكلات والتحديات المحلية.

وتم خلال هذا اليوم فتح نقاش مطول دام يوما بأكمله، حيث تداول الحضور عديد المقترحات والأفكار التي لها انعكاسا مباشرا على جودة الحياة اليومية والمحافظة على البيئة. وتم من خلال النقاش التطرق إلى المشاريع ذات العلاقة بأحداث تحول نوعي في مسارات الاستثمار المحلي نحو اعداد تقدير أولي للمشكلات المحلية والفرص المتاحة.

خلال هذا النقاش، قام الخبراء بتوجيه المشاركين نحو مواضيع جدول أعمال الأجندا المحلية وأجابوا بوضوح على مختلف الأسئلة المتعلقة بالجوانب البيوفيزيائية والاقتصادية الاجتماعية للبيئة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على تعداد الموارد الطبيعية المتاحة للجهة.

كما تمت مناقشة أهم المواضيع التي تضمنها جدول الأعمال:

- يمكن أن تكون المنطقة بيئة ملائمة لإقامة أنشطة متعددة تتعلق بالفلاحة العضوية؛ إذ تمتلك المنطقة ارثا تقليديا لا يزال غير مستغل بشكل كاف يمكن من خلاله تنمية بعض الأنشطة الخاصة التي تستحق بلا شك الدعم، مثل تربية الدواجن وزراعة التوابل وغراسة الزيتون وصيد الأسماك، وما إلى ذلك....
- هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في مخطط التهيئة العمرانية بمنظور بيئي، مع الاهتمام بتطور الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدية، وذلك قصد خلق بيئة تشجيعية للمستثمرين المحليين والأجانب.
- البحث عن الحلول الكفيلة للتوقف عن تصريف النفايات الصناعية على مستوى الساحل.
- تنفيذ كل المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة وخلق فرص العمل والتي مازالت لم تتجز.
- عدم وجود دار للثقافة في المدينة يشكل نقصا فادحا في دعم الأنشطة الثقافية والأخاطة بالشباب.
- ضرورة إعادة تأهيل وصيانة المؤسسات الرياضية الحالية التي تستوعب العديد من شباب الجهة.
- ضرورة بحث مرفأ لقوارب البحر بالمنطقة مع الحرص على صيانة الخليج الذي يعاني من المياه الملوثة.
- ضرورة بحث مشروع لتشجيع الصيد التقليدي وحماية الصيد البحري من عمليات الصيد العشوائي.
- هناك نقص في التواصل بين المواطنين والسلطات المحلية ويجب تجاوزه عن طريق تركيز البات حديثة تخلق تواصل مع المواطن لتدريس مشاكله وإيجاد الحلول لها.
- نقص في تجهيزات التطهير وتسريب المياه خاصة عند حدوث الفيضانات خلال فصول نهاطل الأمطار.
- غياب الهياكل الفرعية لشركات الوطنية للكهرباء والغاز والاتصالات يمثل عائقا خدمتها للأهالي.
- يمثل النقص في توفير المواد الأولية للفلاحين أحد أسباب تدهور القطاع الفلاحي.

- + غياب الهيكلية وتأهيل البنية التحتية للمنطقة الصناعية يجعلها غير جاذبة للاستثمار
- + نقص ملحوظ في المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية.
- + ضرورة تحديد مصادر التمويل للمشاريع التي تم تطويرها في إطار جدول الأعمال 21 والبحث عن جهات التمويل مبكراً.
- + مزيد التعريف بمميزات المدينة والتسويق لها إبراز المخزون الثقافي للمنطقة ومميزاتها.
- + بحث مشاريع تتعلق بعمليات إعادة تدوير النفايات.
- + إطلاق إذاعة محلية مخصصة لقضايا الاقتصاد وتعزيزها كوسيلة لتوعية المواطن بالقضايا البيئية المتعلقة بالمدينة.

ب. تشكيل لجنة الأجندا 21 المحلية

تعد تركيز لجنة الأجندا 21 المحلية واختيار اعضائها عملية مهمة منذ اليوم الأول من انطلاق اعداد الأجندا قد وقع لذلك اتباع الخطوتين التاليتين:

1

تشكيل لجنة تحضيرية مؤقتة يوم الاجتماع العام:

لها مهمة تعهد ومساعدة على ترتيب وإعداد عملية انتخاب أعضاء الأجندا 21 المحلية. وعهد لهذه المهمة السيد الكاتب العام للبلدية مع مجموعة من الشخصيات الحاضرة ومن ذوي الخبرة مع الاستعانة بممثلين عن المجتمع المدني حتى يتم الأعداد اللوجستي بالتوافق.

2

تحديد المعايير

المعيار الأساسي للاتحاق باللجنة من طريق الانتخاب العلني من قبل الحاضرين. هو معيار الكفاءة وقد حثت لجنة التحضير على المؤهلات الفردية لأعضاء الأجندا 21 المحلية، باعتبار أن المهمة تشريعية وتتطلب المعرفة والدراية والخبرة في مجالات ذات صلة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتتطلب كذلك الاهتمام والمشاركة المجتمعية أو المهنية في القطاعات المتعلقة بالتنمية في جهة العامة.



تعهد لهذه اللجنة العديد من المهام بصفة عامة

- + تقديم تقديرات دقيقة للوضع البيئي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة المحلية، بما في ذلك تحليل التحديات وبلورة الفرص المتاحة.

- + تطوير الأهداف والأولويات؛ وضع أهداف وأولويات محلية في مجالات البيئة والتنمية المستدامة بالاعتماد على التقديرات والاحتياجات المحلية.
- + تطوير خطط العمل؛ وضع خطط عمل محددة تحقق الأهداف وتضبط الأولويات، وتحدد الإجراءات الواجب اتباعها.
- + المشاركة المجتمعية؛ تشجيع وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.
- + الشفافية والحوكمة؛ تأمين الأنشطة والخطوات اللازمة للمواطن المتابعة ومراقبة أنشطة اللجنة وأعداد الأجندا 21 المحلية والمشاريع المدرجة في جدول أعمالها.
- + التقارير والمتابعة؛ إعداد تقارير دورية حول تقدم تنفيذ الأجندا 21 المحلية ومتابعتها لضمان تحقيق الأهداف المحددة.
- + البحث عن سبل تمويل المشاريع وذلك بالمساعدة على البحث عن مصادر مالية لإنجاز مشاريع التنمية المستدامة وبرامج الأجندا 21 المحلية في المراحل الأخيرة من برنامج إعداد الأجندا.

بناء على المعايير المحددة للجنة وبناء على التوصيات والاستشارات، بادر عدد من الحاضرين المتواجدين بالاجتماع بشكل طوعي للانضمام إلى هذه اللجنة، ثم تم اختيار بالتصويت على أعضاء الأجندا 21 المحلية، مع الحرص على أن يكون هؤلاء الأعضاء ممثلين عن مختلف فئات المجتمع والجهات المعنية والمؤسسات الفاعلة.

تتكون النواة الأساسية للجنة من السادة والسيدات

- محمد مخلوفي؛ رئيس اللجنة، قطاع الصيد البحري والبيئة.
- رضا الغرابري؛ البنية التحتية والعمارة.
- وفاء مسلمي؛ منسقة عامة، القطاع الاقتصادي.
- مهران الحزقي؛ مقرر دائم.
- أمل بن عزازة؛ قطاع الفلاحة.
- مريم الذويبي؛ البيئة وجودة الحياة.
- أحمد مبارك الجواوي؛ الشؤون الاجتماعية و المجتمع المدني.
- زياد السعيد ومحمود البكري؛ الشباب والرياضة والثقافة.

وقد قامت البلدية بتوفير مكان مناسب للجنة لاستضافة الاجتماعات وابتداع أرشفة الوثائق المتعلقة بالأنشطة طوال مدى سير العملية.

المرحلة الثانية: مرحلة التشخيص ونتائجه



يتم خلال هذه المرحلة إجراء تشخيص شامل للوضع البيئي والاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة. ولئن كان للبلدية تصورا واضحا للإشكاليات الموجودة وكذلك لمشاريع الأجندا، فإن عملية التشخيص تستوجب اتباع منهجية عمل مفتوحة للعموم وشفافة، تراعى فيها سير آراء المواطنين ورأي القوى الحية في المدينة حتى تكون منطلقا يعتمد عليه كمؤشر عن مدى استشراف المواطنين للإشكاليات البلدية والأخذ بعين الاعتبار أولوياتهم الفعلية.

يعتبر هذا النوع من التشخيص الشفاف فرصة لتحسين عديد المعطيات على أرض الواقع وتوثيق المشكلات وكذلك حصر الإمكانيات والأفاق المتعلقة بالتنمية المحلية بدقة أفضل. أما من ناحية تسليط الضوء على المشاكل التنموية المطروحة وطرق معالجتها، فإن فتح مجال المناقشة والحوار بين المواطنين والمختصين والمسؤولين المحليين ومختلف أصحاب المصلحة، يساهم في تسليط الضوء على أهم المشكلات المجتمعية المتعلقة بالمحافظة على البيئة المحلية وعلى الإمكانيات والمميزات المتاحة في البلدة والنظر في خصوصياتها وكيفية المشاركة في تمثيلها.

في نفس هذا السياق، تم وضع بلدية العاصرة استنادا إلى الوثائق المتاحة وكذلك تقديم تقارير تشخيصية وإدارية، ودراسة الحالة من خلال الاستبيان الموجه للمواطنين.

قامت البلدية بتنظيم العديد من الاجتماعات بحضور خبراء ومختصين وضمت أعضاء لجنة أفندة 21 المحلية ومجموعات نشطة لجمع آراء واقتراحات مختلفة حول الإشكاليات التي تعيق بلدية العاصرة لتحقيق التنمية المستدامة. هذا ما مكن اللجنة من تجميع عديد الأفكار والمقترحات العملية بعد مرحلة التشاور التي أقضت إلى إعداد قائمة المشاكل البيئية والتنمية الرئيسية والتي اعتمدت على تشخيص شامل للوضع البيئي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.



يمكن تشخيص الإشكاليات البيئية والاقتصادية والاجتماعية كقضايا رئيسية مرتبة حسب الأهمية، وباستعمال الية ترتيب حسب الخطورة والأهمية وراي المواطنين فيها:

الاشكاليات	ع/ر
افتقار المدينة الى فضاءات ترفيهية عائلية.	1
افتقار بعض الطرقات الرئيسية والفرعية الى الصيانة او الانارة.	2
غياب بعض المصالح الادارية والخدماتية.	3
تشعب الخدمات الإدارية المسداة الى للمواطن.	4
نقص النظافة داخل البلدية.	5

6	نقص الفضاءات المهيأة للأنشطة الشبابية والثقافية.
7	هزوف الشباب عن ارتداد دور الشباب والثقافة.
8	ارتفاع عدد المعطلين عن العمل.
9	نقص في تدعيم القيم الحضارية و تفشي ظاهرة العنف والاعتداء على املاك الغير.
10	نقص في الخدمات المقدمة للمسنين وفي العناية بذوي الاعاقة وبعض الفئات الاجتماعية الضعيفة.
11	وضع متردي للطرق والمساكن الفلاحية.
12	عدم توفر فضاءات رياضية مهيأة لبرمجة أنشطة فردية وجماعية.
13	وسط المدينة في حاجة الى مساحة تجميلية.
14	نقص في جودة وامكانيات الخدمات الصحية.
15	انحراف الشباب المعطل عن العمل.
16	ضعف الطب المدرسي .
17	ضعف نسبة الربط بشبكة التطوير.
18	ضعف نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي.
19	انتشار بعض الاحياء السكنية الى تهينة كاملة.
20	قلة اعتماد المواطن بالعمل البلدي ومساندته.
21	تلوث الشريط الساحلي ونقص تهينة الشواطئ الصالحة للسباحة .
22	غياب لعمليات اعادة تدوير النفايات وتنميتها.

١٠. مميزات المدينة

يتضمن تحليل مميزات المدينة استعراض النفاط الايجابية التي تتمتع بها الجهة والموارد المتاحة في المدينة، مثل الموقع الجغرافي والبنية التحتية، والثقافة، والتعليم، والاقتصاد. تمكن هذه العملية من تحديد الميزات الخاصة للعامة والتي يمكن استغلالها في تحقيق التنمية المستدامة.

ب. أفاق تنمية وفرض متاحة يمكن ذكرها كالآتي

- + تحسين مردودية الجمعيات الفلاحية المكلفة باستغلال الموارد المائية المتاحة لتنمية الفلاحة السقوية وتطوير طرق الانتاج ودعم قطاع تربية الماشية بتنمية الموارد العلفية الذاتية للفلاحين.
- + الاستغلال الأمثل للموارد المائية الجوفية بمزيد استعمال طرق اقتصادية في مياه الري.
- + تنشيط قطاع الصيد البحري والمحافظة على ديمومته من خلال حماية البيئة البحرية ودعم الصيد التقليدي وصغار البحارة.
- + إحداث منطقة صناعية بمواصفات فنية وفضاءات صناعية وحرفية قصد دفع الاستثمار الخاص في الميدان الصناعي والخدمات والصناعات التقليدية.
- + إحداث البنية الأساسية اللازمة قصد تيسير الخدمات للمساكنين .
- + مد شبكة التطهير وتوسيع شبكة الربط بالماء الصالح للشرب وإحداث مشروع تنمية مندمجة بالبلدية.
- + ضرورة تسوية الوضعية العقارية لأراضي السالين وأملاك الدولة وحيث سيدي مخلوف.

ت. تحليل SWOT

هذا التحليل يساعد على تحديد الأهداف والأولويات لأجلدنا 21 المحلية بشكل أفضل من خلال فهم القوي والضعف الداخلية، خاصة أنه يوفر رؤية العديد من نقاط القوة التي يجب العمل على تحسينها ومجموعة نقاط الضعف التي سوف نضعها كأهداف نسعى لتحسينها. وبالنسبة للفرص والتهديدات الخارجية، يمكن للمدينة استغلال الفرص المتاحة وتقليل تأثير التهديدات على عملية التنمية المستدامة.

بالتحليل المناسب للعناصر المذكورة أعلاه، توصلنا إلى تحديد الأهداف ذات الأهمية و الأولوية و ترتيبها بناءً على أولويات المجتمع المحلي واحتياجاته. تساعد هذا خطوة على تحقيق تنمية مستدامة وفعالة تستجيب لاحتياجات المدينة وتطلعاتها.

مكتسبات المدينة وعناصر القوة الكامنة



- + تنوع النشاط الفلاحي واعتماده بالإضافة إلى الأشجار المثمرة على القطاع السفوي وتربية البقر الحلوب وتربية الدواجن والصيد البحري.
- + إطلال المدينة على البحر بطول 22 كيلومتراً.
- + ثروة بحرية جيدة وتوفر إمكانيات تشغيلية هامة.
- + طاقات بشرية شابة وهامة حيث 158 من السكان أقل من 30 سنة.
- + نسبة التمدريس والتعليم العالي جيدة.
- + تواجد مساحات وأراضي متاحة لأنشطة رياضية أو ترفيهية.
- + موقع متميز للمدينة حيث تقع بالقرب من مدينتي صفاقس والمهدية، وتحديداً على الطريق الرابط بين صفاقس ومدن الساحل.
- + نسيج جمعياتي جيد وقادر على تأطير المجتمع والقوى الحية رغم قلة عدد هذه الجمعيات.
- + تمتع المعتمدية بامتيازات التنمية الجهوية، (منحة استثمار تقدر ب15٪).

الصعوبات وعناصر الضعف الكامنة



- + ارتفاع كبير في نسبة البطالة مقارنة بالمستوى الجهوي والوطني.
- + تناقص السكان في مناطق البلدية وخاصة بالمستاترية.
- + محدودية الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية.
- + عدم تصفية الوضع العقاري.
- + الاستغلال المفرط للموارد المائية السطحية وضعف استغلال المناطق السفوية العمومية.
- + بنية تحتية ضعيفة على الرغم من جهود البلدية وتظهر خاصة في القرى والأرياف المحيطة بمركز البلدية.
- + غياب التهيئة والاعتناء بالشاطئ.
- + تلوث الشاطئ بمياه الصرف الصحي.

- + نقص التدريب والإرشاد الكافي لصيادي الأسماك.
- + تهويض الميناء البحري.
- + غياب برامج لتطوير القطاع الفلاحي خاصة لصغار الفلاحين.
- + قلة تواجد السكان في بعض المناطق.
- + قلة المشاركة في برامج التدريب المهني أو التدريب الفلاحي وبرامج تشجيع ريادة الأعمال، خصوصا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- + غياب عدد من الخدمات الإدارية الهامة.
- + صعوبة تنفيذ قرارات البلدية ضد المخالفين.
- + الصعوبات التي يتعرض لها قطاع تربية البقر الحلوب نتيجة لارتفاع أسعار المواد العلفية وقلة المواد العلفية المنتجة بالضيعة.
- + تواضع البنية الأساسية بالبلدية واقتنارها لمقومات أساسية لخلق تنمية ذاتية؛ منطقة صناعية، مركز تكوين مهني، دار ثقافة، قاعة رياضية، خدمات إدارية ومالية.



القدرات والفرص المتاحة

- + وجود مشروع مجمع رياضي كبير يغطي كامل ولاية صفاقس.
- + المساحات الزراعية توفر إمكانيات استثمار هائلة خاصة في الزراعة العضوية.
- + استغلال الصيد التقليدي لتوفير مواطن شغل جديد ومردودية أحسن للصيادين.
- + تنفيذ مشاريع اقتصاد اجتماعية وتضامنية تعتمد على خصوصيات الجهة.
- + استغلال الموقع الجغرافي المهم بين مدينتي صفاقس والمهدية من أجل الاستثمار في الخدمات.



الصعوبات والمخاطر المحدقة

- + تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية.
- + غياب منطقة صناعية مهيأة.
- + هجرة شباب وكفاءات الجهة.
- + تشتت السكان في منطقة واسعة.
- + السكن غير المرخص فيه وغير المهيأ.
- + صعوبة حل التسوية العقارية للعقارات غير المسجلة.
- + ضعف الموارد البشرية خاصة في الإدارات المحلية.
- + صعوبة استخلاص الضرائب والرسوم المحلية.
- + الأوضاع الاقتصادية العامة مثل ارتفاع الأسعار.
- + صعوبة التعامل مع الرأي العام المحلي، (غير متعاون في قضايا التنمية).

ث. تكوين اللجان

تم تشكيل لجان في شكل فرق عمل مختلفة مخصصة للتعامل مع مجموعات معينة من المشكلات أو الأهداف. وقد وقع اختيار أعضاء اللجان بناء على خبراتهم ومهاراتهم في المجالات المعنية.



المرحلة الثالثة: ورشات التحليل والتخطيط

أ. حصر قائمة الأشكاليات

أسهمت جلسة التوافق مع المواطنين ومكونات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في هذه المرحلة للوصول إلى اتفاق نهائي حول القائمة المعتمدة لمسائل التنمية المستدامة لبلدية العامرة ونتائج تحليل SWOT. وتتعلق هذه المسائل بشكل خاص بالجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية مع تحديد خصوصيات الجهة ومقوماتها والوسائل المتاحة لتحقيق الاهداف المرجوة. لذلك وقع حصر التوجهات العامة فيما يلي:

- 1 حماية الخصائص الفلاحية في المنطقة.
- 2 صيانة وتطوير الميناء البحري.
- 3 تعزيز مساحات الترفيه والثقافة والرياضة.
- 4 مشاريع تنمية موجهة للفلاحين الصغار والشباب.
- 5 احداث منطقة بحرية ترفيهية.
- 6 المحافظة على بيئة نظيفة من خلال ادارة النفايات.
- 7 صيانة وتطوير البنية التحتية والطرق الفرعية وإدارة الشوارع.

يُعد التواصل مع المجتمع المحلي والمجموعات المستهدفة جزءاً حاسماً من عملية التشخيص يساهم في تعزيز الشراكة وتحقيق التواصل الفعال بين جميع الأطراف المعنية بهذه الجهود التنموية. وعلى أساس هذه المعلومات والبيانات، تم اعداد القائمة النهائية للقضايا والمشكلات التي نحتاج إلى التركيز والتدخل ضمن إطار الأجندا 21 المحلية في العامرة.

وقد افضت هذه المرحلة الى فهم الوضع الحالي للمدينة والمشكلات التي تواجهها، وتمهيد الطريق لتطوير استراتيجيات وخطط عمل تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ثم استعرض البيانات والمعلومات التي وقع تجميعها من مصادر متنوعة، تضمن ذلك التفاعل مع الشباب العاملين في قطاع الفلاحة وسجمع الصيادين بمنطقة لالة.

والجمعيات الهامة في المدينة. كما عقدت اللجنة مقابلات شخصية مع عديد من الخبراء في المنطقة خاصة ذوي الاختصاص بعلاقة البيئة من أساتذة جامعيين وباحثين أو مستثمرين بغية استكمال عملية التشخيص من خلال الاستئناس بالرأي العلمي والاقتصادي المتمكن.

وفضلاً عن ذلك، تم تنظيم اجتماعات وجلسات عمل مع هذه المجموعات لمناقشة القضايا وتقديم المزيد من المعلومات حول سبل تنمية الفلاحة والصيد والاستثمار في المشاريع البيئية والاجتماعية. وقد انعقدت كل الاجتماعات داخل مقر البلدية وخارجها.



ب. مشاريع ذات أولوية مقترحة من طرف الأجنـدا 21 المحلية

المشروع:
تطوير واستقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الساحلية في بلدية العامرة

أهداف المشروع

- + تحسين قدرات سكان المنطقة الساحلية من خلال الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والمشاركة في التنمية المحلية.
- + تحسين البنية التحتية.
- + حماية البيئة البحرية من تأثيرات الشباك الصغيرة (الميكرو تريلات).
- + توفير التدريب والمساعدة التقنية للصيادين بهدف تقليل الهجرة غير القانونية.

أنشطة المشروع

بعد إجراء دراسة استقصائية للصيادين (مجموعة تطوير الصيد التقليدي ببلدية العامرة) والتشاور اللازم مع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة والسكان والبلدية، تم تحديد أولويتين رئيسيتين على النحو التالي:

● الأولوية الأولى: تهينة رصيف الصيد الساحلي وتشجيع الصيد التقليدي

يساهم هذا المشروع في تحفيز الاقتصاد المحلي وتحسين ظروف عمل الصيادين وتعزيز استدامة الصيد و الحفاظ على الموارد البحرية.



هدف المشروع

يهدف المشروع إلى تهيئة أرضفة للصيد الساحلي حتى تكون حديثة ووظيفية، وتوفير مرافق مناسبة للصيادين المحليين. إذ يمكن من تحسين ظروف عمل الصيادين، وتسهيل تسويق منتجات الصيد.

مراحل التنفيذ

- + دراسة الجدوى: إجراء دراسة الجدوى لتقييم احتياجات الصيادين، وتقدير التكاليف المرتبطة بإنجاز المشروع.
- + اختيار الموقع: تحديد مكان مناسب لأرضفة الصيد مع مراعاة قرب مناطق الصيد، وعمق المياه، وإمكانية الوصول البري، واللاوائح البحرية.
- + التصميم والتخطيط: التعاقد مع مهندسين ومعماريين متخصصين لتصميم أرضفة الصيد وفقاً للاحتياجات المحددة. يشمل ذلك تصميم أماكن الرسو، ومناطق الإرساء، وأماكن البيع، وأماكن التخزين، وورش الإصلاح، ومرافق الصرف الصحي.
- + البناء والتجهيز: إجراء أعمال البناء لأرضفة الصيد وفقاً للمعايير البحرية ومعايير السلامة. تجهيز أرضفة الصيد بأجهزة رصف، وآلات رفع، وغرف تبريد، ومعدات السلامة، ومرافق التخلص من النفايات، وما إلى ذلك.
- + التدريب والتوعية: تنظيم دورات تدريبية للصيادين حول استخدام المرافق الجديدة، والممارسات الجيدة للصيد المستدام، وإدارة النفايات، وتسويق منتجات الصيد.
- + التكوين في مجال التسويق: إنشاء آليات تسويق لتسهيل بيع منتجات الصيد. قد تشمل ذلك إنشاء تعاونية للصيادين، وإقامة شراكات مع مطاعم محلية، وأسواق إقليمية، أو محلات بيع الأسماك، بالإضافة إلى الترويج للمنتجات بين السكان المحليين والسياح.
- + المراقبة والصيانة: إنشاء نظام لمراقبة دورية لأرضفة الصيد لضمان نجاعتها وسلامتها وصيانتها. ويجب وضع خطة للصيانة الوقائية وإجراءات الإصلاح لضمان استدامة المرافق.

● الأولوية الثانية: إنشاء الحاجز البحري البيئي وتشجيع الصيد التقليدي

بشكل الصيد غير المشروع وغير المعلن وغير المنظم استنزافاً كبيراً للموارد البحرية وتوازن النظام البيئي للبيئات البحرية على طول الشريط الساحلي لبلدية العاصرة. وقد شكل هذا التصرف خاصة منذ السنوات الأخيرة تهديداً مباشراً للصيادين في قوتهم ومعاشهم. ولمكافحة هذه الممارسة المدمرة للبيئة البحرية يعتبر مشروع الحاجز البحري البيئي للردع أداة فعالة ضد كل الممارسات الممنوعة.

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى إنشاء عوائق فيزيائية وتقنية لمنع الصيد غير المشروع في المناطق البحرية الحساسة والمحمية. الهدف الرئيسي وهو ردع الصيادين غير القانونيين عن طريق تقييد الوصول إلى مناطق الصيد وتسهيل المراقبة ورصد أنشطة الصيد.

أهداف المشروع

- + تحديد المناطق البحرية الحساسة والمحمية، بالتعاون مع السلطات المختصة، حيث يكثر الصيد غير المشروع.
- + تصميم العوائق: يتم تصميم عوائق فيزيائية مثل الحواجز العائمة والحواجز تحت الماء أو الشعاب المرجانية الصناعية لمنع الوصول إلى مناطق الصيد.
- + تركيب العوائق: يتم تركيب العوائق بشكل استراتيجي لمنع دخول قوارب الصيد غير المصرح بها في المناطق المحمية.
- + استخدام تكنولوجيا المراقبة: تُستخدم أنظمة المراقبة مثل كاميرات المراقبة وأجهزة الاستشعار وأجهزة الرادار أو الطائرات بدون طيار (الدرون) لاكتشاف أنشطة الصيد غير المشروع وإعلام السلطات المختصة.
- + تعزيز القدرات: يتم تدريب السلطات المختصة وتزويدها بالأدوات والمعدات اللازمة لتنفيذ عمليات مراقبة والرصد.
- + توعية وتعاون: تُجرى حملات توعية لدى مجتمعات الصيادين لإعلامهم بتداعيات الصيد غير المشروع ونشجعهم على المشاركة في الحفاظ على الموارد البحرية.

المشروع: تطوير محطة معالجة مياه الصرف الصحي

تُعتبر محطة معالجة المياه بنية تحتية حيوية تُستخدم لتنقية مياه الصرف الصحي عوضاً عن تصريفها في الطبيعة. وتساهم في حماية موارد المياه والوقاية من التلوث، وتحسين جودة حياة السكان. وتساهم في توفير مصدر مياه نظيفة وأمنة وتدعيم الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة و الصحة العمومية.



صورة نموذجية
لمحطة معالجة
مياه الصرف
الصحي بالسبخة

هدف هذا المشروع

بناء محطة معالجة مياه حديثة وفعالة لمعالجة مياه الصرف الصحي في العاصمة. بشكل المشروع حلاً مستداماً لمعالجة وتنقية مياه الصرف الصحي، من خلال الحد من تأثيرها على البيئة والمحافظة على موارد المياه. ستتمكن محطة المعالجة من إنتاج مياه نظيفة يمكن إعادة استخدامها لأغراض غير شربية، مثل الري، أو التخلص منها بطريقة آمنة في البيئة. يتم تنفيذ المشروع خلال مدة زمنية تقدر بثلاث سنوات.

مراحل التنفيذ

- دراسة الجدوى: إجراء دراسة شاملة لتقييم السعة المطلوبة للمعالجة، وتحليل فيزيولوجي لمياه الصرف، واستكشاف الخيارات التكنولوجية للمعالجة، وتقدير تكلفة المشروع، وتقييم التأثيرات البيئية.
- تصميم نظام المعالجة: توظيف مهندسين متخصصين لتصميم نظام المعالجة بناءً على احتياجات المجتمع المحددة. وستتضمن ذلك اختيار التقنيات المناسبة للمعالجة وتصميم حوض المعالجة ونظام الترشيح ووحدات التعقيم وما إلى ذلك.
- بناء المرافق: إجراء أعمال بناء محطة معالجة المياه وفقاً لمعايير البناء واللوائح البيئية. وستتضمن ذلك بناء حوض المعالجة وتركيب معدات المعالجة وإنشاء أنظمة الضخ والتوزيع، بالإضافة إلى بناء المباني الإدارية والمرافق المساعدة.
- التشغيل والاختبار: تشغيل محطة معالجة المياه وإجراء الاختبارات اللازمة

لضمان سلامة التشغيل وامتثالها لمعايير جودة المياه، سيشمل ذلك اختبارات جودة المياه قبل وبعد المعالجة، واختبارات أداء المعدات واختبارات المقاومة والسلامة، وما إلى ذلك.

+ التدريب والتوعية: تنظيم دورات تدريبية للأعوان المسؤولين عن تشغيل وصيانة محطة معالجة المياه.



العاصمة:
المياه المستعملة

المشروع: مركز إعادة تدوير البلاستيك والكرتون

أهداف المشروع

- يقوم مركز إعادة تدوير النفايات البلاستيكية والكرتون بهدف تقليل التأثير البيئي لهذه المواد وتعزيز الاقتصاد الدائري المستدام. عن طريق جمع وفرز ومعالجة النفايات البلاستيكية والكرتون، مما يسهم في تقليل حجم النفايات وحفظ الموارد الطبيعية. سيتمخ المشروع:
- + تقليل كمية النفايات البلاستيكية والكرتون المرسلة إلى مكبات النفايات والحرق، من خلال تعزيز إعادة التدوير.
 - + تحويل النفايات القابلة للتدوير إلى مواد خام ثانوية لاستخدامها في منتجات جديدة.
 - + زيادة الوعي المجتمعي بأهمية إعادة تدوير البلاستيك والكرتون، وتشجيع مشاركتهم الفعالة.



منهجية التنفيذ

- + دراسة الجدوى: إجراء دراسة مفصلة لفهم الجوانب التقنية والاقتصادية والبيئية للمشروع. ذلك يتضمن تحليل توافر النفايات البلاستيكية والكرتون، وتقدير التكنولوجيات المناسبة لإعادة التدوير، وتحديد الأسواق المحتملة للمنتجات المعاد تدويرها، وتقدير تكاليف إنشاء وتشغيل مركز إعادة التدوير.

- ✦ **الموقع والبنية التحتية:** اختيار موقع مناسب لمركز إعادة التدوير، مع مراعاة قابلية الوصول والمتطلبات البيئية واحتياجات المساحة، وبناء أو تكيف المرافق اللازمة، بما في ذلك مناطق التخزين، ومناطق الفرز، وآلات المعالجة، ومعدات السلامة، والمكاتب الإدارية، وأماكن التوعية العامة.
- ✦ **جمع وفرز النفايات:** إنشاء نظام جمع فعال بالتعاون مع السلطات المحلية والشركات والمؤسسات التجارية والأفراد. وإنشاء نقاط جمع مخصصة للنفايات البلاستيكية والكرتون، وزيادة الوعي حول الاستخدام السليم.
- ✦ **المعالجة وإعادة التدوير:** توفير وتركيب المعدات اللازمة للمعالجة، مثل آلات الطحن، ومكابس البالات، وأنظمة الغسيل، ومعدات الطرد، وغيرها. وتنفيذ العمليات المناسبة لإعادة التدوير لكل نوع من النفايات، باستخدام تقنيات مثل إعادة التدوير الميكانيكي، وإعادة التدوير الكيميائي، وإعادة التدوير الحراري، مع ضمان الامتثال لمعايير السلامة والبيئة أثناء معالجة النفايات.
- ✦ **تسويق المنتجات المعاد تدويرها:** تحديد الأسواق المحتملة للمنتجات المعاد تدويرها، مثل منتجات البلاستيك، وشركات تصنيع الورق/الكرتون، وصناعات النسيج، وغيرها.



المشروع: استغلال النفايات الفلاحية الخضراء

أهداف المشروع

- + إنشاء نظام فعال لجمع وفرز ومعالجة النفايات الزراعية الخضراء.
- + تحويل النفايات الخضراء إلى منتجات مفيدة مثل سماد الكومبوست، والوقود البيولوجي، ومواد البناء البيئية، وغيرها.
- + تعزيز استخدام المشتقات من النفايات الخضراء في الزراعة وتنسيق المناظر الطبيعية وفنون البستنة وغيرها.
- + زيادة الوعي بأهمية استغلال النفايات الزراعية الخضراء بين فاعلي القطاع الفلاحي والمجتمع المحلي.

منهجية التنفيذ

- يمكن تنفيذ هذا المشروع واستغلال النفايات الفلاحية الخضراء بكفاءة واستدامة، مما يساهم في حماية البيئة، وتعزيز الزراعة المستدامة، وخلق فرص اقتصادية جديدة للفلاحين والفاعلين المحليين. تشمل هذه المنهجية ما يلي:
- + تقييم النفايات الخضراء: تحديد أنواع وكميات النفايات الخضراء التي تُنتج في المنطقة وتحليل تكوينها وخصائصها لتحديد أفضل وسائل الاستفادة.
- + تصميم نظام الجمع: تحديد نقاط جمع النفايات الخضراء بالتعاون مع الفلاحين والجمعيات الفلاحية.
- + إنشاء وحدة المعالجة: تحديد أنسب نوع لاستغلال النفايات الفلاحية الخضراء (الكومبوست، إنتاج الغاز البيولوجي، إنتاج مواد بناء، وغيرها).
- + التدريب والتوعية: تنظيم دورات تدريب للفلاحين حول ممارسات إدارة النفايات الخضراء.
- + تنفيذ نظام الاستغلال: جمع النفايات الخضراء ونقلها إلى وحدة المعالجة، وتنفيذ عمليات تحويل النفايات إلى منتجات مستفاد. ومراقبة وإدارة العمليات اليومية لوحدة المعالجة.
- + مراقبة الجودة والشهادة: إجراء فحوصات دورية للمنتجات المستفاد لضمان مطابقتها للمعايير المطلوبة.
- + المعالجة وإعادة التدوير: توفير وتركيب المعدات اللازمة للمعالجة، مثل آلات الطحن، ومكابس البالات، وأنظمة الفسيل، ومعدات الطرد، وغيرها. وتنفيذ العمليات المناسبة لإعادة التدوير لكل نوع من النفايات، باستخدام تقنيات مثل إعادة التدوير الميكانيكي، وإعادة التدوير الكيميائي، وإعادة التدوير الحراري. مع ضمان الامتثال لمعايير السلامة والبيئة أثناء معالجة النفايات.
- + تسويق المنتجات المعاد تدويرها: تحديد الأسواق المحتملة للمنتجات المعاد تدويرها، مثل منسجي البلاستيك، وشركات تصنيع الورق / الكرتون، وصناعات النسيج، وغيرها.

المشروع: إنشاء مسرح في الهواء الطلق العامة

العامة هي مدينة نشطة تتمتع بساحة ثقافية وفنية غنية، لكنها تفتقر إلى مساحة لعروض الفنون المسرحية في الهواء الطلق. يهدف المشروع إلى سد هذا النقص من خلال إنشاء مسرح هواء طلق عصري ووظيفي.

أهداف المشروع

- + إنشاء مكان ثقافي متعدد الاستخدامات لاستضافة العروض المسرحية في الهواء الطلق والعروض الموسيقية والفعاليات الفنية الأخرى.
- + تعزيز التنمية الثقافية والفنية في المنطقة وتقديم فرص للفنانين المحليين للأداء في بيئة مهنية.
- + المساهمة في جاذبية المنطقة السياحية من خلال تقديم عروض في الهواء الطلق عالية الجودة.
- + تعزيز المشاركة و المساهمة المجتمعية من خلال تنظيم أنشطة ثقافية متاحة لجميع سكان العامة والمناطق المحيطة.

منهجية التنفيذ

- + دراسة الجدوى: إجراء دراسة معمقة لتقييم قابلية المشروع، وتحديد احتياجات البنية التحتية والمعدات والموارد البشرية، وإعداد خطة عمل مفصلة.
- + التصميم المعماري: توظيف مهندسين معماريين متخصصين لتصميم المسرح الريفي، مع مراعاة الجوانب الجمالية والوظيفية والصوتية.
- + البنية والتجهيز: إجراء أعمال بناء المسرح، بما في ذلك قاعة العرض والمدرجات ومناطق الاستقبال وغرف الملابس والمعدات التقنية اللازمة.
- + البرمجة الثقافية: وضع برمجة متنوعة وجاذبة بالتعاون مع الفنانين المحليين والمجموعات الثقافية، مع التأكد من تلبية اهتمامات المجتمع.
- + الترويج والاتصال: وضع استراتيجية فعالة للترويج والاتصال لإعلام المجتمع المحلي وجذب جمهور كبير للعروض.

المشروع: إنشاء مسبح في دار الشباب

دار الشباب في العامرة هي مكان مجتمعي هام يستضيف الشباب في المنطقة ويقدم لهم أنشطة ترفيهية متنوعة. ومع ذلك، فإنها لا تحتوي على بنية تحتية رياضية مناسبة، بما في ذلك مسبح. يهدف المشروع إلى بناء مسبح داخل دار الشباب لتوفير مساحة للشباب للاسترخاء والترفيه وتعلم السباحة.

أهداف المشروع

- + التشجيع على ممارسة السباحة وزيادة الوعي بفوائد النشاط البدني لدى الشباب.
- + تعزيز تطوير مهارات السباحة والسلامة في الماء.
- + تشجيع مشاركة ومساهمة الشباب في أنشطة صحية وإيجابية.

منهجية التنفيذ

- + دراسة الجدوى: إجراء دراسة معمقة لتقييم الجوانب التقنية واللوجستية والمالية لإنشاء مسبح داخل دار الشباب.
- + التصميم والبناء: تعيين خبراء في مجال الأماكن السباحية لتصميم وبناء مسبح يناسب الاحتياجات والمساحة المتاحة.
- + توفير التجهيزات: تركيب التجهيزات اللازمة، مثل أنظمة التصفية وغرف تبديل الملابس والحمامات وأجهزة السلامة وأجهزة المراقبة.
- + تدريب الموظفين: تدريب موظفي دار الشباب على إدارة المسبح ورصد الأنشطة وتقديم الإسعافات الأولية.
- + برمجة الأنشطة: وضع برنامج نشاط متنوع، بما في ذلك ذلك دروس السباحة وألعاب مائية ومسابقات وجلسات توعية بالسلامة المائية.

المشروع: بناء مركز إقامة في العامرة

العامرة هي منطقة سياحية نامية، حيث تجذب عددًا متزايدًا من الزوار سنويًا. ومع ذلك، تفتقر حاليًا إلى بنية تحتية للإقامة تكفي لتلبية الطلب المتزايد من السياح. يهدف بناء مركز إقامة إلى سد هذا النقص من خلال توفير إقامة عالية الجودة ومريحة للسياح الذين يزورون المنطقة.

أهداف المشروع

- + توفير إقامة مريحة وعالية الجودة للسياح الزائرين للعامرة.
- + المساهمة في تطوير السياحة في المنطقة من خلال زيادة طاقتها الاستيعابية.
- + تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء وظائف مرتبطة بتشغيل وإدارة مركز الإقامة.
- + تعزيز السياحة المستدامة من خلال دمج ممارسات صديقة للبيئة في تصميم وإدارة المركز.

منهجية التنفيذ

- + دراسة الجدوى: إجراء دراسة معمقة لتقييم الجوانب الاقتصادية والبيئية للمشروع، مع مراعاة الطلب السياحي وتكاليف البناء والتشغيل، وكذلك المتطلبات القانونية والتنظيمية.
- + التصميم والبناء: التعاقد مع خبراء في العمارة والبناء لتصميم وبناء مركز إقامة وظيفي وجذاب ومستدام، مع احترام معايير الجودة والسلامة.
- + تأثيث الداخل والتجهيز: ضمان تأثيث داخلي مريح وجذاب، بتوفير غرف مجهزة جيدًا ومساحات مشتركة وخدمات تناول الطعام ومرافق أخرى ضرورية.
- + الإدارة والتشغيل: وضع خطة إدارة فعالة لضمان تشغيل مثلى لمركز الإقامة، بما في ذلك الحجز واستقبال العملاء وصيانة المرافق والأمان وجودة الخدمات.
- + الترويج والتسويق: وضع استراتيجية تسويق وإعلان لجذب السياح وضمان نسبة إشغال عالية للمركز الإقامة.

المشروع :

إنشاء منطقة ري للفلاحة العضوية في بودربالة

و يمكن تخصيص منطقة بودربالة ببلدية العامرة لإنشاء منطقة ري للفلاحة العضوية و ذلك بهدف تعزيز الزراعة المستدامة، والتي تحترم البيئة وتوفر منتجات عضوية عالية الجودة.

أهداف المشروع

- + إنشاء منطقة ري عامة مخصصة للفلاحة العضوية.
- + الترويج لممارسات زراعية تحترم البيئة واستخدام طرق حديثة.
- + تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين المحليين.
- + توفير منتجات عضوية عالية الجودة للمستهلكين المحليين.
- + الحد من استخدام المواد الكيميائية الضارة بالفلاحة.

منهجية التنفيذ

- + دراسة الجدوى: تقييم الجوانب الاقتصادية والتقنية للمشروع.
- + اختيار الموقع: التعرف على موقع مناسب لأنجاز هذا المشروع مع مراعاة مصادر المياه وسهولة الوصول إليها.
- + تجهيز المنطقة: إنشاء بنية تحتية للري وأنظمة الصرف ومناطق تخزين المياه.
- + التدريب والتوعية: تدريب الفلاحين على ممارسات الفلاحة العضوية وإدارة الفلاحة والحصول على الشهادات العضوية.
- + المتابعة الفنية: توفير متابعة دورية للفلاحة لمساعدتهم في تطبيق التقنيات العضوية وحل المشكلات.
- + تسويق المنتجات: إقامة شراكات مع الأسواق المحلية والمطاعم والفضانات التجارية لتسهيل بيع المنتجات العضوية.



المشروع :

إنشاء دار للشباب في بليانة ونادي للشباب في ذراع بن زياد

تفتقر بليانة وذراع بن زياد إلى بنية تحتية مخصصة للشباب الذين يحتاجون إلى أماكن للالتقاء وتبادل الأفكار واكتساب مهارات جديدة والمشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية والتعليمية. سيوفر هذا المشروع للشباب مساحة مخصصة للتواصل والتعليم والتدريب والأنشطة الترفيهية. الهدف هو تعزيز مشاركة الشباب في مجتمعهم وتعزيز تطويرهم الشخصي وتشجيع مشاركتهم الفعالة في المشاريع المحلية.

مكونات المشروع

- + إنشاء دار للشباب في بليانة ونادي للشباب في ذراع بن زياد.
- + توفير مساحة متعددة الاستخدامات للشباب تعزز تنمية شخصيتهم وازدهارهم.
- + الترويج للمشاركة المدنية للشباب في مجتمعهم.
- + تشجيع مشاركة الشباب في الأنشطة التعليمية والثقافية والرياضية والاجتماعية.
- + تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار بين الأجيال.

منهجية التنفيذ

- + دراسة الجدوى: تقييم الجوانب التقنية والمالية لبناء المرافق.
- + تصميم معماري: وضع خطط وتصاميم تلبي احتياجات الشباب ومتطلبات المجتمع المحلي.
- + بناء البنية التحتية: إجراء أعمال البناء وفقا لمعايير الجودة والسلامة.
- + تركيز التجهيزات اللازمة: تجهيز المرافق بالأثاث والمعدات السمعية البصرية والمساحات الوظيفية للأنشطة.
- + برمجة الأنشطة: وضع برنامج متنوع من الأنشطة التعليمية والرياضية والثقافية والاجتماعية بالتعاون مع الشباب والجهات المحلية.
- + التوظيف والتدريب: توظيف مشرفين ومدربين مؤهلين لضمان إدارة وتنفيذ المرافق بشكل فعال.

المشروع:

تجهيز مناطق الري في منطقة العامرة بوحدات لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية

تحتل العامرة مكانة مهمة كم منطقة فلاحية في ولاية صفاقس، ومع ذلك، فإن عدم توفر الكهرباء لأغراض الري، يؤدي إلى اعتماد مضرب على الوقود الذي يعتبر ذو تكلفة عالية وله آثار سلبية على المحيط الفلاحي. لذلك فإن استخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية يمكن أن يوفر حلاً مستداماً من خلال توفير مصدر للطاقة النظيفة والمتجددة لأنظمة الري.

أهداف المشروع

- + تجهيز المناطق الري في مندوبية العمرة بوحدات لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية لإنتاج الكهرباء.
- + خفض التكاليف الطاقة المرتبطة بالري عبر استبدال الوقود الأحفوري بمصدر للطاقة شمسية.
- + تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات الغازات الدفينة.
- + تحسين الإنتاجية الزراعية عبر ضمان وصول مستدام للطاقة لأنظمة الري.
- + تعزيز القدرة المالية المزارعين تجاه التقلبات في أسعار الوقود الأحفوري.

مناطق الري	عدد المستفيدين	المساحة المستخدمة (هكتار)	قدرة المحرك (كيلوات)
الفيف	125	83	18.5
الخشارنا	28	82	30
بليانة	103	88	7.5
ذراع بولياش	125	102	30
العامرة 1	25	68	30
العامرة 2	67	83	26
ذراع بن زياد	42	48	26



منهجية التنفيذ

- + تقييم مناطق الري: التعرف على المناطق التي يمكن أن نستفيد من تجهيز بوحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية.
- + دراسة الجدوى الفنية: تقدير جدوى التنفيذ التقني لتركيب الألواح الشمسية بناءً على احتياجات كل منطقة بالتحديد.
- + تصميم النظام الشمسي: يتناسب مع كل منطقة ري، بما في ذلك الألواح الشمسية ومحولات الكهرباء وأنظمة تخزين الطاقة وأجهزة التحكم .
- + تركيب الألواح الشمسية على الهياكل المناسبة مع تحسين التوجيه والزاوية لتحقيق أقصى إنتاج للكهرباء الشمسية.
- + التكامل مع نظام الري: ربط النظام الشمسي مع مضخات الري الحالية لضمان توفير الطاقة حسب المواصفات الفنية.



04 الخلاصة



في ختام الإعداد لهذا المسار التشاركي الذي يهتم بالأجندا 21 المحلية لبلدية العامرة، يجدد القائمون عليه التزامهم القوي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على بيئتنا الساحلية الجميلة والموارد الطبيعية الثمينة. فهذا البرنامج يعكس التصميم والجهد المبذول من قبل الجميع لاعتقادهم الراسخ بأهمية هذا التمشي قصد تحقيق جميع الأهداف التنموية في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة محليا و جهويا والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والسلط المحلية. وقد تعهد الجميع بالعمل بجد من أجل جعل البلدية مكانا جميلا وصحيا يطيب فيه العيش وذلك ببذل جهدا اكبر من أجل تعزيز الوعي بالقضايا البيئية وتحفيز التغيير لدى المواطنين نحو سلوك أكثر استدامة.



المصاحيب

(بطاقات بعض المشاريع الهامة)

المشروع:

إنشاء الحاجز البحري البيئي وتشجيع الصيد التقليدي في المناطق الساحلية لبلدية العامرة

يشكل الصيد غير المشروع وغير المعلن وغير المنظم تهديدا كبيرا للموارد البحرية وتوازن النظام البيئي للبيئات البحرية على طول الشريط الساحلي لبلدية العامرة. وقد شكل هذا خاصة منذ السنوات الأخيرة تهديدا مباشرا للصيادين في قوتهم ومعاشهم. ولمكافحة هذه الممارسة المدمرة للبيئة البحرية يعتبر مشروع الحاجز البحري البيئي للردع أداة فعالة ضد كل الممارسات المضادة للبيئة.

أهداف المشروع

- + إنشاء عوائق فيزيائية وتقنية لمنع الصيد غير المشروع في المناطق البحرية الحساسة والمحمية.
- + ردع الصيادين غير القانونيين عن طريق تقييد الوصول إلى مناطق الصيد وتسهيل المراقبة ورصد أنشطة الصيد.
- + تحسين مردود المجموعات الساحلية من خلال الإدارة المندمجة والمستدامة للموارد الطبيعية والمشاركة في التنمية المحلية.
- + تحسين البنية التحتية للمنطقة الساحلية.
- + حماية البيئة من الصيد بواسطة الشباك الصغيرة.
- + تقديم التدريب والمساعدة التقنية لتحقيق استقرار الصيادين بهدف تقليل الهجرة غير الشرعية.

أهداف التنمية المستدامة

- + الهدف 14: الحياة البحرية: يهدف تأهيل رصيف الصيد الساحلي إلى الحفاظ على الموارد البحرية والنظم البيئية البحرية. ويسهم في تعزيز استدامة صناعة الصيد من خلال توفير هياكل مناسبة لتفريغ ومعالجة الصيد، وكذلك لتخزين معدات الصيد. يساعد ذلك في تعزيز الصيد المسؤول، والحفاظ على الأنواع البحرية، وحماية النظم البيئية الساحلية.
- + الهدف 1: القضاء على الفقر: تشجيع على التنمية الاقتصادية للمجتمعات الساحلية التي تعتمد على الصيد. يمكن أن يخلق ذلك فرص عمل، ويحسن من دخل الصيادين، ويقلل من الفقر في هذه المناطق.
- + الهدف 8: عمل لائق ونمو اقتصادي: يمكن تأهيل رصيف الصيد الساحلي أن يحفز النشاط الاقتصادي المحلي، من خلال تعزيز نمو صناعة الصيد وخلق وظائف في القطاعات المتصلة مثل معالجة منتجات الصيد، وصناعة التحويل الغذائي، واللوجستيات، وما إلى ذلك.
- + الهدف 11: مدن ومجتمعات مستدامة: يمكن لتأهيل رصيف الصيد الساحلي أن

يسهم في استدامة المجتمعات الساحلية من خلال توفير هياكل تلبي احتياجات صناعة الصيد. ويساعد ذلك في تعزيز مرونة المجتمعات في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تواجهها.

تجزئة المشروع

ينقسم المشروع الى ثلاث مراحل أو أجزاء

● الجزء الأول: تأهيل مرافق الصيد

- + إجراء دراسة الجدوى: إجراء دراسة لتقييم احتياجات الصيادين وإدارة التكاليف المرتبطة.
- + اختيار موقع: تحديد موقع مناسب لمرافق الصيد، مع مراعاة موقع منطقة الصيد ومذى المياه وسهولة الوصول.
- + التصميم والتخطيط: التعاون مع مهندسين ومهندسين معماريين متخصصين لتصميم مرافق الصيد وفقاً لاحتياجات محددة. ويشمل ذلك تصميم مناطق الرصيف ومناطق الرسو ومناطق البيع ومناطق التخزين وورش الإصلاح والمرافق، وصرف الصحي الصحيح.
- + البناء والتجهيزات: تنفيذ أعمال بناء مرافق الصيد والامتثال للمعايير البحرية والسلامة. تجهيز مرافق الصيد بمعدات الرصف وآلات الرفع وغرف التبريد ومعدات السلامة ومرافق التخلص من النفايات.
- + التدريب والتوعية: تنظيم تدريبات للصيادين حول استخدام المرافق الجديدة والممارسات الصيد الجيدة، وإدارة النفايات المستدامة وتسويق منتجات الصيد.
- + التدريب في مجال التسويق: إنشاء آليات تسويق لتسهيل بيع منتجات الصيد. يتضمن ذلك إنشاء تعاونية للصيادين، وإقامة شراكات مع المطاعم المحلية والأسواق المحلية أو محلات الدواجن، بالإضافة إلى الترويج للمنتجات بين السكان والسياح.
- + الصيانة والتشغيل: إقامة نظام للصيانة الدورية لمرافق الصيد لضمان فعاليتها وسلامتها وصيانتها. يجب على الصيادين أن يتم توجيههم لإجراءات الصيانة والإصلاح المناسبة لضمان استدامة التسهيلات.

مؤشرات المتابعة

- + عدد الصيادين الذين يستخدمون مرافق الصيد.
- + حجم الأسماك المفرغة والتي تم التجارة بها.
- + زيادة دخل الصيادين، ومستوى رضا الصيادين عن المرافق والخدمات المقدمة.
- + إنشاء فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاع الصيد.
- + الانضمام والمشاركة في الصيد المستدام.
- + متابعة صيانة وتشغيل المرفأ.
- + التأثير الاقتصادي على المجتمع المحلي الذي يتم قياسه من خلال زيادة الإيرادات والضرائب المحلية والسياحة.

تخفيف التأثيرات

- يجب مراعاة التدابير التخفيفية التالية في إطار مشاريع المرفأ.
- + تدابير السلامة لمستخدمي المياه أو مجرى المياه أثناء البناء وبعد الانتهاء من الأعمال.
- + تدابير الطوارئ في حالة التسرب.
- + اختيار أفضل فترة لإجراء الأعمال بهدف تجنب المناطق والفترات الحساسة للحياة البرية والطيور والحياة البحرية، وعدم المساس بممارسة الأنشطة الترفيهية.
- + إنشاء لجنة متابعة تشمل المواطنين في المنطقة (التكوين، وسائل التشغيل والنشر، جدول الاجتماعات، إلخ).
- + التكامل المرئي للمنشآت والبنية التحتية.

● الجزء الثاني: إنشاء مراجع اصطناعية وحواجز مانعة للشباك

تعمل المراجع الاصطناعية كملأ لجميع مراحل حياة الكائنات (مراقبة لحظات تفريخ الحبار، والأسماك الصغيرة...). علاوة على ذلك، يسمح التنظيم المعروف باسم "القرى" للأسماك بالتنقل من وحدة إلى أخرى في نطاق مساحات واسعة ولكن محددة، مما يسمح للصيادين الساحليين بالاستفادة من مصدر غني (خاصة من الأسماك ذات الحجم الكبير). كما يمنع الحجم الضخم للمراجع استخدام مراكب الصيد الكبرى الممنوعة من الصيد قرب السواحل.

مراحل التنفيذ

- + اختيار المواقع: مراعات عدد الصيادين المنتفعين والقوارب المستعملة وتنوع أساليب الصيد.
- + توصيف المواقع والهاكل: اختيار أماكن الوحدات في الموقع وخصائصها مثل العمق وطبيعة القاع والتركيب والتيارات والمد والجزر، إلخ.
- + بروتوكول وسيناريوهات: تنظيم الصيادين في لجنة إدارة فقالة، إن تمثيل اللجنة وسلطانها أمران ضروريان لتحقيق التنفيذ والتحكم ومتابعة الاستخدام.
- + التوعية: الهدف هو تشريك الرأي العام للاستفادة من الدعم الأقصى من الناحية المعنوية والتقنية والمالية من جميع الخدمات والهيئات والشركات الخاصة ذات الصلة بمستقبل الاستغلال البحري.

النتائج المتوقعة

- + استعادة النظم البيئية والمواطن الحيوية.
- + تحديد الصيادين وعودتهم إلى مناطقهم.
- + استعادة الحرف صغيرة.

● الجزء الثالث: تطوير محطة معالجة مياه الصرف الصحي

تطوير محطة معالجة مياه الصرف الصحي لتقليل تأثيرها على البيئة المائية وستسمح المحطة بأن تفصل المياه بعد العلاج بشكل جيد، مما يجعل استخدامها مرة أخرى لأغراض غير شربية مثل الري.

مراحل التنفيذ

- إجراء دراسة الجدوى: إجراء دراسة مفصلة لتقييم القدرة المطلوبة للعلاج، وكذلك تحليل فيزيائي لمياه الصرف.
- استكشاف الخيارات التكنولوجية للعلاج، إدارة تكاليف المشروع وتقييم التأثيرات البيئية.
- تصميم نظام المعالجة: توظيف مهندسين متخصصين لتصميم نظام المعالجة بناءً على احتياجات المجتمع.

الميزانية التقديرية للمشروع باعتبار أسعار سنة 2023

أجزاء المشروع	التكلفة التقديرية بالدينار
الجزء الأول: تأهيل مرافق الصيد	500000
الجزء الثاني: إنشاء مراجع اصطناعية وحواجز مانعة للشباك	600000
الجزء الثالث: تطوير محطة معالجة مياه الصرف الصحي	100000
التكلفة التقديرية الإجمالية	1200000



الجمعية الوطنية
للحقوق
الإنسانية
عدد ٧٢

بطاقة حضور
اليوم الثالث 22 أكتوبر 2022
مركز التخطيط المشترك المعرفي أجناس 21

الاسم واللقب	الصفة	الإشهاد
أحمد مبارك الجولان	رئيس البلدية	
رضا الغزاوي	ديوان رئيس الأمان	
آمال الشريب	مماينة	
شمس الزرايني	مختار ج. الوقاء	
وفاء المصلي	رئيسة لجنة أجناس 21	
الحبيب مرويكا	القائمين العام البلدية	
محمد المصطفى	11 فرع المجلس الوطني والعامة	
آمال شفا مر	تفني من هيئة العمارة	
نجيب العدواني	ممثل مركز بلدية الطيرة	
عبد المنعم النور	قائد فوج المشاة 11	
أبو عبد الله السويدي	خبر في الإحتفال	

نوا 25 - السيرة النبوية الخاصة -

①

الحجرات - شخصيات مكيه خارج المدينة

تقديم الأعداء والمناوئين

السيرة

استأثر الأعداء به

الوقت

أمر أهل : ما رآه أهل ④ الأسيب

التحريم

تصرفه أهل

صياغة الرئيسة

تقديم الحفلة باستأثر الأعداء

تقديم عمل مع أسرار السيرة

مرآة

① معرفة الأمر في وقت

② معرفة الثانية بعد الأعداء : استأثر الأعداء

② خدای برادر

استماع آیه اشکالیست

نمی‌تواند عقلیات > ظاهر الفقه
فقد صارت الجملة
امراً استيعاباً للبدن
اشکالیست - عقلیات
القول البرهانی :

اعتبار آیه ای بود که تعلقها

اشکال استعلاقیه بالمفهوم : اسبابها
اشکالیست

مفهوم بهانه اشکالیست و برهانها و الکبریه و غیره اشکالیست
عقب برادر است و می‌تواند عقلیات را که می‌تواند

استعلاقیه این قضا و استعلاقیه عقلیات :

اسباب : اشکالیست عقاریه :

اشکال : قضا و عقلیات اشکالیست خاصه اشکالیست عقلیات

استعلاقیه قضا و استعلاقیه عقاریه و بالعبارة و بالنبات یعنی بالواقع
اشکالیست و اشکالیست (اشکالیست عقلیات و اشکالیست عقاریه)

محضر جلسة لجنة الإيجار 21 ببلدية العسرة

ليوم السبت 24 ديسمبر 2022

في يوم السبت 24 ديسمبر 2022 على الساعة الثانية بعد الزوال عقدت جلسة اللجنة 21 لملطقة بالنسبة لبلدية العسرة .
و على اثر الاجتماع التوجه لكافة الأعضاء محضر الاجتماع :

رقم	الاسم واللقب	الصفة	رقم	الاسم واللقب	الصفة
01	احمد حازك المرواني	رئيس اللجنة	06	حاتم بن كرم	مستشار بلدي
02	العربي المومني	مكتب مكاتب التراسات	07	موراي الحزالي	قاضي سلمي بالمصلحة القضاة
03	أحمد مطراني	مكتب مكاتب			
04	وفاد المصلي	مكتب مكاتب بلدي و رئيسة اللجنة			
05	عبد رقيب	رئيس لجنة الأحياء			

فتح السيد احمد حازك المرواني الجلسة مرحبا بجميع المتحضرين كما تم الترحيبات الاستقبالية المتبادلة من طرف جميع المتدخلين في هذا الاجتماع و ذلك بعد مزج التقييم لخدمات طرق الاتفاقيات المبرمجة اثر تلك الاجتماعات الخاصة للبيد العربي المومني معالج من مكتب التراسات المكلف بمعالجة برنامج اجدا 21 و الثاني لوضع تدوير . ان اللجنة ستقوم بدراسة هذا الملف منها التقييم اقر بالندوة التسمية و الهيئة التي تلائم خصوصيات الجهة كما و انك على ضرورة اعداد برنامج عمل متون في ملف التقييمي بهذا الخصوص هذه التقرر هذه المتحضرين على :

-لجنة التهيئة و العمران

-لجنة الاقتصاد

- السيد المبري و التوع المبرومي و الهيئة المبرية

-مكتب الاجدائي و المبرومي

-مكتب التقييم و التقييمي

-القطاع التلامي

تم بين السيد العربي المومني انه يتعين تكوين لجان قراء التكوين من ممثلين على الاقل لكل محور .

و بعد الغلق و التناوب تم الاتفاق على عقد جلسة خاصة بتاريخ اعداد الاجتماع يوم السبت 21 دافق 2023

وخلال الغلق اعطى السيد احمد مطراني في ضرورة ايجاد التهيئة الساعلي و التراسي من مبادي مبرية في التوافق في حين انشأت هذه التسملي في ضرورة الانشطة بمكتب ادراسة و ايجاد مدينة التملك مبرم و تناول بقية المتدخلين ضرورة التناوب التسملي اقر فيسبة التسمليين من ايجاد التملك و اقر فيسبة التسمليين و اقر فيسبة التسمليين ...

ان ذلك اعدا رئيس البلدية كاتبة و اقر فيسبة التسمليين و اقر فيسبة التسمليين الذي يملك و اقر فيسبة التسمليين و اقر فيسبة التسمليين
التراسات على العرض الذي قدمه تم رفعت الجلسة على الساعة اربعة مساء .

المنعقدة في 24 ديسمبر 2022

بشهر التسمية



بطاقة حضور

الجلسة 21

الاسم	اللقب	الصفة	الإنشاء
أحمد	الجزاوي	رئيس اللجنة	
محمد	الجزاوي	نائب رئيس اللجنة	
الأحمد	الموسوي	مدير الأعمال	
فهد المصطفى	-		
عبد المكي	الركبي		
عبد المكي		مدير المبيعات	
د. ف. المصطفى	المصطفى	رئيسة اللجنة	
ز. م. المصطفى		مدير المبيعات	
محمود المكي		مدير المبيعات	
المصطفى	المصطفى	مدير المبيعات	

92.135
794

محضر جلسة لجنة الإيجار 21 بلدية العاصرة

يوم السبت 11 أفريل 2023

في يوم السبت 11 أفريل 2023 على الساعة الثامنة بعد الزوال انعقدت جلسة الإيجار 21 بمنطقة بلدية العاصرة بقر العاصرة
و على إثر الاستعداد السوية لكافة الأعضاء حضر السيد :

الاسم واللقب	الصفة	الاسم واللقب	الصفة
01- السيد مبارك المورادي	رئيس اللجنة	06- محمود البكري	لجنة الشباب
02- العربي المورسي	محلل مكتب المراسلة	07- مبرور المورسي	لجنة السكن
03- عبد المولى	محلل مكتب	08- هادي المورسي	لجنة الثقافة
04- وفاء المورسي	محلل مكتب	09- هادي المورسي	لجنة الثقافة
05- زكية المورسي	محلل مكتب		

الاجتماع السيد احمد مبارك المورادي كعضو حاضرا معصم المصنوع لم اتمثل اللجنة إلى السيد العربي المورسي محلل مكتب المراسلة
الذي قد وردت ثلاثة بطلبات مشاريع في إطار الترخيص الاستثنائي بملكية العاصرة ضمن المخطط الاستثنائي الثانية : - اقامة احياء
الرياضة و الترفيه السانلي

ثم اتمل السيد العربي المورسي اللجنة السانلي زكية المورسي و محمود البكري رئيس لجنة الشباب و الرياضة و اللجنة التي
وحسباً بقرارها على امضاء الجواب الكتابي و الرياضي كعضو بملطقة العاصرة و هذا بقرارها في أربعة اجاب الاتي:

- 1- اقامة احياء مبرجول حدي مشرف و بناء مسرح ثقافي بملطقة القنر ب 500 ألف دينار و التعامل في هذا الترخيص كل من
وزارة الثقافة و وزارة التجهيز و الإسكان و البلدية و بناء هذا المشروع على خمسة سنوات.
 - 2- بناء مسجد في دار الشباب بالعمارة بملطقة القنر ب 300 ألف دينار و التعامل في هذا الترخيص كل من وزارة الشباب و الرياضة
و وزارة التجهيز و الإسكان و بناء هذا المشروع على 5 سنوات.
 - 3- بناء حيت الميادنة الثانية بملطقة القنر ب 500 ألف دينار و التعامل في هذا الترخيص كل وزارة الميادنة و المصاحبات التقنية
و وزارة التجهيز و الإسكان و بناء هذا المشروع على 5 سنوات.
 - 4- اتمل دور الشباب و نوادي شباب وهي كل من بناية 1000 الف دينار و التعامل في هذا الترخيص
كل من وزارة الشباب و الرياضة و البلدية و بناء هذا المشروع على 5 سنوات.
- و حول كافة القوة و الضغط وخرج كل من السيدون (ياد المورادي و محمود البكري و رئيس لجنة الشباب و الرياضة و اللجنة ما يلي:
- 1- تأخذ الشفط :-
 - عدم وجود تضاميات مملوكة للشباب
 - الإقناع الفرنسي الجائر
 - التمر و التواب و المملكات تمنع المدن
 - انساني اتملني الممرات و الممرات
 - 2- تأخذ القوة :-
 - 1000 مملوكة القوة و نسبة الشباب مملوكة
 - بوجود مملوكة مملوكة لدعم المدينة
 - بوجود مؤسسات الخيرية مملوكة

بعد ذلك اتفق السيد العربي المورسي كعضو و المورادي و الرياضة و اللجنة على الترخيص بملطقة و تصديقهم
لمستأجر العاصرة و طلب على ترخيصهم بضرورة اتملن بعض الممرات المملوكة ضمن الترخيص اتملن الشباب بملطقة و عند التطلعات
عند المملوكة.

ثم اتمل السيد العربي المورسي اللجنة السانلي عبد المولى رئيس لجنة السكن العربي و المورادي المورادي و اللجنة المورادي و اللجنة
المورادي التي وحسباً بقرارها على ضرورة اتملن الجواب المبني اتملن لها لا من المورادي على المنطقة و تمردا الترخيص
الاتي:

- 1- اتملن الشفط الثانية بالعمارة و المورادي و المورادي الى حيتات
- 2- جميع و اتملن التطلعات المملوكة و المورادي الذي يتكون من 1000 ممرات المورادي المورادي و المورادي
- 3- اتملن الترخيص و الترخيص المورادي و المورادي المورادي المورادي و المورادي المورادي
- 4- اتملن ممرات العاصرة الاستثنائي المملوكة و اتملن ممرات مملوكة

و بعد العديد من اجتماعات الفريق اذ من السجين كذا السطري و الشتر يجب تكون جمعية بنية في الشفراء لتكملة الوضع و التراجع اليقينا بالمشقة.

هذا و تم الاتفاق على هذا اجتماع يوم السبت 25 فبراير 2023 قنطر في بنية التراجع.

أما تلكه انما و انفس البنية الكلمة و دور من شكره للمصور على المجهودات المبذولة و البنية في العمل و ضرورة تعليب المساعدة العامة للوقوف بمشكلة العائدين و انما مكتب التماسات على المجهودات المبذولة في الفرع في الوقت الجلسة على المساعدة الخاصة بناء .

العائدين في 15 فبراير 2023

رئيس الجمعية



2000 2001

2144

[illegible]

فِيهِ الْعَوَالِي



محضر جلسة لجنة الإيجار 21 بلدية العجزة

يوم الجمعة 17 مارس 2023

في يوم الجمعة 17 مارس 2023 على الساعة الثانية بعد الزوال انعقدت جلسة اللجنة 21 المنطقة البلدية المستندة بمقر مجمع الصيد البحري القروي ببلدية

وحتى في الاجتماعات المبررة 2023 الأعضاء محضر الجلسة :

الاسم واللقب	الصفة	الاسم واللقب	الصفة
01 أحمد العناني	رئيس مجمع الصيد البحري القروي ببلدية	05 داني بن الحاج خميدة	مجمع المجمع الإداري ببلدية
02 العربي السوسي	ممثل مكتب أمم است	06 أمين بن حيدر	مساعد فني بجمع الصيد البحري
03 توبوب العناني	المكلف بشؤون الشؤون البلدية العجزة	07 عبد مقلوبي	خبر بلدي
04 مهران العناني	فني سبني بالمصالح البلدية	08 صلاح بواب	مدير محوالي ببلدية العجزة

افتتح السيد العربي السوسي الجلسة بمرحبا بجميع الحاضرين و بعد أهم بيانات برنامج التنمية المستدامة للأحياء القروية و ضرورة استغلال الفرصة لاستقطاب مستثمرين أصحاب فكر مبتكرة و تحسين الأوضاع الاجتماعية و الفنية و الصحية و لإيجاد و تطوير المشروع الذي من أهم البحارة و حواظهم و الاستفادة بفوائد التنمية بعد المشروع و الثقافة و تنمية البوابة القروية المشروع

و بين السيد عبد مقلوبي رئيس لجنة الصيد البحري و الفروع البيولوجي و الفنية البحرية أن برنامج الجلسة يتعلق حول إعداد وصيغ البحارة و التركيز جوانبي الاجتماعية و بين مبرراته هذه المشاريع على البحارة و مدى استغلالها الإيجابية على المدى البعيد

ثم أجال السيد العربي السوسي الكلمة للبحارة حيث أوضح السيد أحمد العناني رئيس مجمع الصيد البحري القروي ببلدية الصعوبات التي يتعرض لها البحارة بوجها و الصعوبات التي يصعب حلها كما أنه على ضرورة إيجاد طريقة الصرفة المصنعي للمجموعة قرب الساحل و إعداد وصيغ البحارة ثم أجال السيد داني بن الحاج خميدة الباحث بجمع علوم البحار ببلدية العجزة الذي أكد على ضرورة التركيز جوانبي استغلالها بعد من الصيد البيولوجي و تنمية البحارة كما أنه على ضرورة دعم البحارة بصقلهم لتركيز و وصف هذا لبرنامج ممتد في الصنعة و الجمع و قرأها و أقرها

- أقر ذلك السيد صلاح بواب المكلف و أكد على أن إيجاد تركيز الجوانبي الاجتماعية لابد أن يمر عبر أربعة مراحل و هي:
- دراسة المشروع
 - صياغة فواتر الجوانبي الاجتماعية
 - تركيز الجوانبي
 - التنفيذ

بعد ذلك أجمع البحارة على ضرورة المصنعي لهذا في المشروع و أقرها على استعادهم للقيام به دون و توفير إمكانيات تقنية حول إعداد البحارة و تنمية الممارات المتعلقة بالمشروع

هذا و تم الاتفاق على عقد اجتماع يوم السبت 01 أبريل 2023 للتعرف في بقية التفاصيل

أقر ذلك السيد المكلف بشؤون بلدية العجزة القروية و بعد من شارك المصنوع على المصنوعات المبررة و الفنية في العمل و ضرورة تطبيق المصلحة العامة للمصنوع وضع البحارة الاجتماعي و المصنعي و ضمان مستقبل الأجيال القادمة بالمحافظة على الثروة البحرية و إشراك مكتب أمم است و البحارة على المصنوعات المبررة في العرض ثم رفعت الجلسة على الساعة 2023 و انصرفت مساء

العجزة في 22 مارس 2023

المكلف بشؤون الشؤون البلدية



Dans le secteur de l'environnement et de la qualité de vie

Un projet de gestion et de réduction des déchets domestiques vise à réduire la pollution par les plastiques en augmentant le nombre d'emplois dans le secteur du recyclage et en changeant les comportements des citoyens vis-à-vis des déchets plastiques.

Dans le secteur agricole

Deux projets sont proposés :

- L'installation de panneaux photovoltaïques dans les zones d'irrigation pour réduire les coûts de l'énergie électrique des pompes d'irrigation et encourager l'utilisation des énergies renouvelables.
- La création d'un périmètre irrigué public pour l'agriculture biologique afin de promouvoir une agriculture durable et biologique, réduire les émissions de dioxyde de carbone, améliorer la qualité des sols, protéger l'environnement, créer des opportunités d'emploi et attirer les investisseurs.

Dans le secteur de la jeunesse, de l'enfance et des sports

Des projets incluent l'aménagement d'un théâtre en plein air pour créer un lieu culturel accueillant des représentations théâtrales et des spectacles artistiques en plein air, et la construction d'une piscine dans l'auberge de jeunesse pour offrir aux jeunes de la région un espace pour des activités récréatives et sportives.

Conclusion

L'Agenda 21 de la commune Al-Amra représente ainsi un ensemble de projets concrets et ambitieux visant à créer un avenir durable et prospère pour les habitants, en mettant en œuvre des initiatives pour améliorer la résilience des communautés, protéger l'environnement, et soutenir le développement économique local.

3.

Phase de diagnostic :

Analyse de la situation actuelle et identification des problèmes locaux.

4.

Phase de planification :

Élaboration d'un plan d'action pour atteindre les objectifs de développement durable, incluant des projets spécifiques.

5.

Phase de mise en œuvre et de suivi :

Mise en œuvre du plan et suivi de l'avancement des activités, évaluation des résultats.

6.

Phase d'évaluation et d'apprentissage :

Évaluation des résultats et apprentissage pour les futures initiatives.

Les principaux projets proposés

Les projets prioritaires proposés par le Comité Agenda 21 local comprennent plusieurs initiatives dans les secteurs de la pêche, de l'environnement, de l'agriculture, de la jeunesse, de l'enfance et des sports.

Dans le secteur de la pêche

Le projet de stabilisation et de développement socio-économique des régions côtières vise à améliorer la résilience des communautés côtières par la gestion intégrée et durable des ressources naturelles, à améliorer l'infrastructure de base de la pêche côtière, à protéger l'environnement contre les mini-chaluts, et à former et assister techniquement les pêcheurs pour diminuer l'immigration illégale.

Les actions incluent notamment l'aménagement d'un quai de pêche côtière, la mise en place de récifs artificiels et de blocs anti-chalut. L'aménagement d'un quai moderne et fonctionnel vise à améliorer les conditions de travail des pêcheurs, faciliter la commercialisation des produits de la pêche, et à promouvoir la durabilité des ressources marines. La mise en place de récifs artificiels et de blocs anti-chalut vise à créer des récifs artificiels pour restaurer les écosystèmes marins et empêcher la pêche illégale.

Dans le secteur de l'assainissement

La construction d'une station d'épuration des eaux usées vise à assainir les eaux usées domestiques, industrielles et pluviales pour réduire leur impact sur l'environnement aquatique et produire de l'eau propre réutilisable pour l'irrigation.

Introduction

L'Agenda 21 de la commune Al-Amra est un cadre stratégique destiné à développer la région, sur le plan socio-économique, en mettant l'accent sur la résilience des communautés, la gestion durable des ressources naturelles et l'amélioration des infrastructures.

Il vise à améliorer la gestion intégrée et durable des ressources, à renforcer la participation active au développement local, à soutenir les habitants, les agriculteurs et les pêcheurs par l'amélioration des infrastructures, à protéger l'environnement contre les activités non réglementées, et à réduire l'immigration illégale en stabilisant économiquement les habitants.

Les projets proposés dans cet agenda constituent un outil efficace pour promouvoir le développement durable et la gestion environnementale, avec des approches pratiques pour répondre aux défis environnementaux, économiques, et sociaux, tout en impliquant les autorités locales dans la mise en place d'une stratégie du développement durable.

Présentation de la commune d'Al-Amra

La municipalité d'Al-Amra, créée en septembre 2015, couvre une superficie de 180 kilomètres carrés et comprend sept zones territoriales. Les indicateurs démographiques de 2014 montrent une population répartie sur différentes zones avec une densité variable.

Les caractéristiques économiques incluent une production agricole et de pêche significative, avec des unités industrielles et commerciales bien établies. Le secteur agricole couvre des hectares d'oliviers et d'amandiers, avec une production notable de lait et de produits de la pêche.

Le secteur industriel comprend 34 unités offrant plus de 2 000 emplois. Le secteur commercial et des services comprend de nombreux magasins et boutiques.

Les phases de l'agenda 21 local

1.

Phase de préparation et de collecte d'informations :

Collecte de données sur la situation environnementale, économique et sociale locale. Identification des objectifs et priorités.

2.

Phase de dialogue élargi :

Implication de la communauté locale et des principaux acteurs pour développer des visions partagées du développement durable.

**SYNTHÈSE DU PROCESSUS
D'ÉLABORATION DE L'AGENDA 21
LOCAL POUR LA COMMUNE
D'AL-AMRA**



AGENDA 21 LOCAL **COMMUNE D'AL-AMRA**

2024

République Tunisienne
Ministère de l'Environnement

Immeuble CAPPA - Centre Urbain Nord - Avenue Mohamed Elji Cold Essouki, Tunis 1080 - Tunisie
Tél: (+216) 71 134 300 | Fax: (+216) 71 134 300 | <https://www.environnement.gov.tn>

